المحاضرة الثانية: شروط الحكامة وآثارها:

يقصد بالشروط المبادئ التي ترتكز عليها الحكامة ، وهي :

. المشاركة الفعّالة: على أفراد المجتمع الوعي بضرورة المشاركة المثمرة في بلورة المشاريع التنموية المحلية وفق رؤية تنقذهم من المخاطر البيئية والاقتصادية التي قد يواجهونها في فترة أو فترات معينة ، مع الأخذ بعين الاعتبار كيفية تحقيق المردودية ووفرة الإنتاجية في عالم يسوده الانفتاح والتنافسية.

. الشفافية: ضمان توفر المعلومة الصحيحة ، وفي وقتها المناسب تكريسا لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين ، ولا يتأتى ذلك إلا بوجوب وصول المعلومة للجميع للاطلاع عليها في الشرق كان أم في الغرب ، والحكمة من وراء ذلك أيضا تكمن في توسيع دائرة المشاركة وإبداء الرأي وممارسة المواطن حقَّه، بعيدا عن التعتيم والتضليل.

. المحاسبة: من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ، يتعين اتخاذ كافة التدابير ، وضمان سيرورة كل الإجراءات للوصول إلى التوافق في الالتزامات والأدوار، حتى لا ينسف المشروع برمته ، وتعود تبعات ذلك على التنمية التي تتحقق بنجاح المشروع.

. سيادة القانون: باعتباره المرجعية الرسمية ، وبسط سلطته على أفراد المجتمع الذين يتساوون أمامه.

. الرؤية الاستراتيجية: تستهدف مشاريع التنمية المحلية لتمكين جميع أفراد المجتمع من الإسهام بطريقة فعالة في التنمية، كما تعمل على توسيع نطاق خبراتهم.

إلى جانب عناصر أخرى ؛ تتمثل في ضمان الحقوق و حسن الاستجابة لأفراد المؤسسة الناجحة والاندماج الاجتماعي فيما بينهم في ظل العدالة والمساواة.

آثار الحكامة

يعود التطبيق الجيد للحكامة بالضرورة بالمنفعة على المواطنين الذين تبدو عليهم في حياتهم اليومية آثارُ هذا الحكم الناجح ؛ من خلال مستواهم المعيشي المترجم لوضعيتهم الاجتماعية ، بالإضافة إلى آثار أخرى تتبدى في نوعية الخدمات المقدمة إليهم؛ بتحقق الجودة الشاملة ، وانتشار خُلق النزاهة بينهم و سيادة الشفافية ، مع إتاحة الفرصة لعنصر المراقبة والمحاسبة في ظل الديمقراطية الحقة التي تقبل الرأي والرأي الآخر، بلا إقصاء لأي طرف منهما. كل ذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، ومن هذه الآثار نذكر:

. الخدمة الحقّة للمواطنين وحماية مصالحهم.

. تحقيق قدر مناسب من العدالة الاجتماعية بروح الشفافية و النزاهة ، من خلال توظيف

وتفعيل نظم رقابية قانونية توفيرا للأمن العام والسلامة لأبناء الوطن الواحد.

. الوعي بضرورة الحفاظ على الثروة الوطنية للأجيال القادمة باعتبارها مكتسباتٍ مشاعةً وحقوقاً مشتركة يتقاسمها أفرادُ المجتمع جيلاً فجيلا.

. تطبيق سياسات اقتصادية ناجعة وآمنة، تحافظ على مقدّرات الوطن من جهة ، وتحقق رغبات المجتمع وتطلعاته من جهة أخرى.

. المحافظة على البيئة الطبيعية والحيوانية للمستقبل.